المحاكم العثمانية المالكية ذاكرة حية لهوية أمة(دراسة وتـ ـقيق لعقود الزواج والطلاق واسقاط على الواقع الاجتماعي والمعيشي في قسنطينة (1827-1845)

Ottoman Courts of Maliki living memory of the identity of a nation (study and investigation of marriage contracts, divorceand dropping on the social and living reality in Constantine 1827-1845).

سعاد بولجويجة
bouledjouidja.souad@univ-guelma.dz
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

تاريخ الاستلام: 2019/11/11 تاريخ القبول: 2020/10/23

ملخص:

لقد عرف الاقليم الشرقي باتساعـ وثرائـ وبالرغم من مروره بظروف صعبة انعكست على المجتمع وعلى المستوى المعيشي للسكان ، الى جانب انتقال الحكم **للفرنسيين** بعد اـتلال قسنطينة سنة 1837م فقد كان التحول تدريجي وجزئي ، وبعد سنوات من الاـتلال بدأت تظهر بعض تأثيرات السياسة الاستعمارية في المنطقة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي برغم تناقضها مع معطيات المجتمع القسنطيني آنذاك الرافض كل تغيير.

كلمات مفتاـية . المحاكم ، عقود الزواج، المعيشة، القضاة ، العدول

Abstract :

The eastern region was known for its breadth and richness, where the peasant nature was predominant on life and despite passing through difficult conditions reflected on society and the standard of living of the population, in addition to the transfer of government to the French after the occupation of Constantine in 1837, the transformation was gradual and partial, and after years of occupation began to appear Some of the influences of colonial policy in the region, despite its contradiction with the data of the Constantinian

society at the time rejecting any change, but the transitional period requires them to submit and accept

Key words. Courts, marriage contracts, living, judges, justice

مقدمة:

عرف الإقليم الشرقي بكونه أوسع وأثرى المناطق الجزائرية ، حيث كان الطابع الفلاحي هو الغالب على الحياة في المنطقة ، كما كان المجتمع يعاني تباينا في الهرم الإجتماعي بدءا من القاعدة وصولا الى القمة ، وقد عرفت عاصمة البايلك قسنطينة خلال هذه الفترة مرحلة انتقالية من الحكم العثماني إلى الحكم الفرنسي ، أردنا من خلال هذه الدراسة طرح قضايا مختلفة تشمل جوانب الحياة العامة بالمنطقة وبالأخص الإجتماعية والمعيشية منها عن طريق رصد التحولات الناتجة عن انعكاسات سياسية واقتصادية بالنسبة للذين عايشوا حكمين مختلفين ، معتمدين في ذلك على عقود الزواج والطلاق باعتبارها عنصرا من عناصر التصنيف الإجتماعي خاصة ، المداخيل ، ملكيات الأفراد والمستوى المادي والفارق الطبقي ، فالوثيقة التي بين أيدينا والمدونة بسجلات المحكمة المالكية بقسنطينة والمتواجدة بأرشيف الولاية ، ستمكننا من إسقاط ما تحويه مضامينها على الواقع المعاش آنذاك .

1- دراسة الوثيقة:

إن هذه العقود التي نعمل على دراستها شكلا ومضمونا ، توجد مدونة في سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة وعددها اثنى عشر سجلا ،يعود بعضها إلى القرن 18 م ، يبلغ طول أوراقها 30 سم وعرضها 20سم ، هذه العقود -سواء كانت عقودا للزواج أو الطلاق - تبدأ كتابتها دائما بعبارة " **الحمد لله وفيه** ..." أي يذكر اليوم الذي عقد فيه الزواج أوالطلاق ، علما أن الشهر يكون قد سجل في بداية الورقة مع السنة بالتقويم الهجري ، وأحيانا أخرى لا يذكر اليوم بالتحديد بل يشار إلى الشهر الذي سجلت فيه العقود بعبارة " **وفيه** .."وقد ورد

ذلك في العقود المدونة من (1242هـ-1245هـ الموافق ل1827-1830م) ، كما وردت مصطلحات أخرى" **في أوائله،في أواسطه ، في أواخره** ..." كإشارة لتاريخ العقد أو إلى فترة معينة أو تعداد معين لأيام الشهر المسجل فيه ، ويرجع سبب عدم الدقة في التسجيل لبعض الإهتمالات كأن يكون كاتب العقود لم يقم بتسجيلها في يومها أو تاريخها أو قيامه بتجميع عدد من العقود التي سجلت في أوائل الشهر أو أواسطه أو أواخره وتسجيلها دفعة واحدة ، أو قد يكون صاحب العقد لم يسجله في وقته ، لأنه لا توجد أسباب أخرى غير ذلك لأن الفترة لم تشهد أي اضطرابات تعيق التسجيل .

كما أن التقويم الميلادي لم يكن موجودا في السجلات أو العقود قبل سنة 1269هـ -1853م لكن خلالها وبعدها برز بشكل واضح، هذا ما يؤكده السجل الأخير .

تذكر عقود الزواج والطلاق تارة بصورة منظمة ، وتارة أخرى غير منظمة أي غير مرتبة بل هناك ازدواجية في كتابة العقود ولا يوجد تصنيف لها.

كما تحتوي هذه السجلات أيضا بالاضافة إلى عقود الزواج الطلاق ،عقود من نوع آخر أحيانا قليلة إن لم نقل نادرة مثل عقود الهبة (عقد مؤرخ في شعبان 1237هـ-1821م) أو عقود بيع وشراء ، تركة، أو عتق .

2- مؤسسة القضاء:

كان بمدينة قسنطينة مجلس شرعي للإفتاء يقوم بالإمامة فيه أئمة ومدرسون ينتمون إلى العائلات المؤسسة لها ، كما يشرفون على الموظفين فيها من المقرئين والمؤذنين وحفظة القرآن والنفقة عليهم من أموال الأوقاف في داخل المدينة وخارجها ، أما إمام الجامع الكبير وجامع القصبة والمفتيان والقاضيان المالكي والحنفي فيعينهم الباي بنفسه .[1]

ومن خصائص القضاء العثماني :

-أن الداي بإمكانه تفويض البايات كما أن هؤلاء بامكانهم أن يفوضوا القضاة للنظر في شتى القضايا .

-المحكمة غير مكلفة نتيجة السرعة في اصدار الأحكام وفي تطبيقها ، وتعتبر تكاليف العقود التي تحررها المحاكم منخفضة نسبيا .

-وهناك نوعان من القضاء ، الأول مدني ينظر فيه القاضي في الأمور المدنية [2] (ولأتباع المذهب المالكي قاض والحنفي قاض آخر ينظر في قضاياهم المختلفة) ، أما النوع الثاني قضاء جنائي ينظر فيه كل من الحاكم وشيخ البلد، القايد دون تعدي حدود السلطات العقابية التي فوضها لهم الداي أو الباي

1-2 قضاة قسنطينة :

إن مؤسسة القضاء أو المحكمة المالكية في قسنطينة خاصة والجزائر عامة، قد حافظت نسبيا على أسسها التي بنيت عليها في الفترة العثمانية ، مع ٬إدراج بعد التغييرات التي يمكن ملاحظتها من خلال إدخال الإدارة الفرنسية بعض التعديلات بها .

الشيئ المؤكد أنه في سنة 1269هـ -1853م قامت الإدارة الفرنسية بتعيين القاضي " **الصالح بن الساسي** " لأنه قبل هذا التاريخ كان القضاة يعينون من قبل الباي أحمد مثل : القاضي مصطفى بن عبد الرحمان 1832-1836 وكذا القاضي مصطفى بن محمد 1836-1853 ، هذا الأخير الذي عايش فترة الإحتلال الفرنسي وكذا فترة مابعد الإحتلال وشهد كل التحولات التي طرأت بعد ذلك ، والملاحظ كذلك أنه استمر في منصبه لمدة 17 سنة ومن هذا المنطلق نستنتج أن التحول الذي مس مؤسسة القضاء في قسنطينة كان يسير بوتيرة بطيئة لسببين أولهما : أن فرنسا فضلت الإهتمام بقضية إثبات وجودها في المدينة سياسيا وعسكريا ومحاولتها ضبط الأمن والاستقرار ، وثانيهما عدم قدرتها على احداث تغيير كامل ومباشر في هذا القطاع لتمسك المجتمع بالنظم التي

ترسخت لديه في العهد العثماني وأنه من الصعب ازالتها قبل مضي مدة زمنية (ينظر جدول رقم 1 قضاة مدينة قسنطينة 1832-1853).

ولإتمام عقد الزواج أو الطلاق ، يجب أن يكون هناك شهودعدل أو مايطلق عليهم ب العدول ولقد تحصلنا على قائمة بأسمائهم من خلال العقود التي درسناها (جدول رقم 2 قائمة العدول بمحكمة قسنطينة 1826-1853).أما الكاتبان فهما: **ابن عبد الجليل ، عبد الله مصطفى بن محمد بن شعبان** .

3-التحولات الإجتماعية من خلال الزواج :

كانت قسنطينة في العهد العثماني كغيرها من المدن، محتفظة بأصناف اجتماعية مختلفة، لم يعمل الأتراك على تذويب هذه الأصناف القائمة التي تختلف من نظام العرش إلى نظام الجماعة إلى الإقطاع إلى المدن الكبرى، فالنظام الإداري الذي وضعه الأتراك كان عبارة عن محاولة لمركزة الإدارة وتحقيق وحدتها، حيث كانت السياسة التركية تتخوف من السكان الجزائريين وتعمل على حرمانهم من المناصب الإدارية والحكم، وهو السبب الذي حال دون أن يندمج الأتراك في المجتمع بالرغم من أن العامل الديني كان أهم محرك سياسي في تلك الفترة وبعدها، ويساهم بقدر كبير في الإندماج والذوبان في المجتمع [3]

وقد أدى الواقع الإجتماعي الذي فرضه الوجود العثماني إلى جانب الطبيعة الجغرافية القاسية، إلى أن يكون المجتمع منقسما إلى نمطين:

- نمط الحياة الريفية، الذي يعتمد أساسا على النشاط الفلاحي، ونمط الحياة الحضرية الذي يرتكز بدوره على النشاط الحرفي والتجاري، كما أن هناك ازدواجية في النمطين ببعض الجهات الأخرى [4]

يعتبر المجتمع الجزائري عموما مجتمعا من الخلايا الإثنية (تشد من العائلات في محيط جغرافي متغير ترتكز الواحدة منها على بنية عائلية، واقتصادية مشتركة، وعلى ثقافة واحدة)[5]

كما اتخذ هذا المجتمع تركيبة هرمية من □يث الإمتيازات والمكانة الإجتماعية، يختلف من منطقة إلى أخرى، فهو ليس قارا أو ثابتا خاصة في الأرياف □يث تنعدم تقريبا فئة الأتراك وممثلي الإدارة العثمانية، □يث كان على رأس هذا الهرم الطائفة التركية القليلة العدد والكثيرة الإمتيازات، تليها جماعة الكراغلة التي أسندت إليهم المناصب المتوسطة الأهمية، بعدها تأتي طبقة الحضر بما فيها الأندلسين، الأشراف، الأعيان، الذين تولوا المناصب الدينية والتعليمية، واشتغلوا بمختلف الحرف، وفي آخر الهرم نجد جماعة البرابرة المحرومة من الامتيازات رغم قيامهم بالأعمال الشاقة.لقد كان هناك عاملان يتحكمان في الوضع الاجتماعي:

أولها : القوة العسكرية وهي أقصر الطرق للوصول إلى أعلى المراتب وثاني□ : القدرة المالية التي كانت الوسيلة الفعالة لنيل أهم الامتيازات .

كما تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بشيوع البداوة وتحول الكثير من السكان من □ياة الإستقرار ومزاولة الزراعة، إلى □ياة الترا□ال التي ارتبطت بتربية المواشي، □يث كان هذا التحول تدريجيا في منطقة الهضاب العليا القسنطينية،وبهذا التحول في طرق العيش وأسلوب الحياة وقع اختلال في التوازن بين الإمكانات الاقتصادية و□اجيات السكان، □يث أصبح نشاط السكان (البدو) يهدف إلى توفير الاستهلاك المحلي، بينما البايلك كان يحتاج إلى المحاصيل الزراعية بكميات كبيرة لسد □اجيات المدن وإرضاء متطلبات السوق[6]

وقد أدى هذا التباين في الهرم الإجتماعي إلى تذبذب الحياة الإجتماعية وظهور صراع بين الفئات السكانية فيما بينها تارة ومع السلطات والنظام الحاكم تارة أخرى[7] كما أثقل كاهل السكان بمجموعة من الضرائب، تحصل منهم لسد ا□تياجات الخزينة العامة الخاصة بالبايلك، وكذا الأيالة و□تى الباي

نفس يدفع (الدنوش) وهو من الضرائب المحصلة للباب العالي، على ساب السكان.

4-مواصفات الزواج قبل وبعد 1837:

من خلال الوثيقة التي بين أيدينا أردنا إبراز ظاهرة الزواج كتنظيم اجتماعي، نستطيع من خلال عناصره المتمثلة في: طرفي عقد الزواج (الزوج، الزوجة)، الصداق، معرفة مدى التحول الذي طرأ على المجتمع القسنطيني، فالزواج دث عظيم في كل المجتمعات خاصة في المجتمع الإسلامي، من كمت بناء الأسرة و فظ الأنساب وتقويم الروابط الإجتماعية، وهو رابط شرعي يلتزم بمقتضاه الطرفان تنفيذ ما اتفق علي في العقد ، ويتم عقد الزواج بتحقيق أركان من إيجاب وقبول، ولي وصداق وشاهدي عدل، فقد ث ديننا علي لأن نصف الدين، ودعا إلى تيسيره خاصة ما يتعلق بالمهر وتقدير كل من الزوجين مسؤولية هذا الرابط المقدس وتبعات.

ونقلا عن أجدادنا فإن ظاهرة الزواج في قسنطينة كانت تتم بطريقة مشابهة إلى د كبير في المدن الأخرى مع اختلاف بسيط بين الريف والمدينة في بعض العادات والتقاليد التي تتحكم فيها أعراف وطبيعة كل منطقة، وبما أن العائلات كانت على معرفة ببعضها البعض فكان من السهل إجراء المصاهرة سواء من نفس العائلة أو غير ذلك، بحيث إذاأراد الرجل الزواج يصرح بذلك لوالدي فيتكفلان بالبحث عن المرأة المناسبة بدءا ببنات العائلة، وإن كانت للرجل رغبة بمصاهرة عائلة أخرى يوج والدي سب رغبت ، فيكون الاتصال بين العائلتين بطريقتين ، الأولى بين الرجال بشكل رسمي والثانية بين النساء وهذه تسبق الأولى من خلال التعرف على العروس، وبعد الإتفاق على كل المتعلقات والشروط تتم مراسيم الزواج- والقصد هنا المهر الذي يريد أن يقدم للفتاة ويقدم هذا المال للفتاة عن طريق والدها -

وفي يوم محدد يذهب الأب مع ابنته والعريس للقاضي فيكتب هذا الأخير اسميهما ويتقاضى عن ذلك ريال واحد كرسم، فيتم العقد وتشتري العروس لباسا كما تبتاع ما تحتاجه من أثاث وأدوات تحملها إلى عريسها يوم زفافها، وفي المساء يأتي أقرباء العريس أمام بيت العروس وبأيديهم الفوانيس عندئذ تجلس العروس وترتدي رداءا يلمع بالذهب ملك للمدينة، يعار مقابل مبلغ من المال، ثم تغطى بإزار أحمر وتحمل على بغل إلى بيت زوجها، تصاحبها الموسيقى وتنتهي الحفلة كلها بوليمة، وبذلك تصبح الزوجة منذ تلك اللحظة خاضعة لأوامر زوجها مباشرة[8].

4-1- عناصر عقد الزواج :

لإتمام أي عقد زواج يجب أن تتوفر شروط لذلك، وهي الزوج والزوجة.الصداق، الولي،

- **الزوج :** وهو الطرف الأول في عقد الزواج، حيث يبدأ بكتابة اسمه ونسبه في بداية عقد مثل : سي العربي بن محمد بن شعبان ، خليل ابن العيد الميلي.

كانت الأسماء العائلية تنسب إلى المكان الجغرافي أو إلى القبيلة أو إلى حرفة ما بحيث:

يكون نسب الزوج إلى حرفة ما فيكتب: محمد بن علي النجار حرفة أوالبناي، النجار، الزرناجي، الدباغ، الحداد، ...الخ.

كما ينتسب الزوج إلى بعض الأماكن حيث تكون تركيبة سكان مدينة قسنطينة على حسب تركيبة الأسماء والأنساب، والتي تكون إما بالمولد أو النشأة، أو بطول الإقامة ، فسواء ولد بالمدينة التي نسب إليها، أوأقام بها، أو تعامل مع أهلها، فإن صلته بها هي التي تميزه بين القسنطينيين فجل الأسماء التي تنتمي إلى أصل قبلي تشترك في اسم علم، وهو على الأرجح مؤسس القبيلة، أو أحد فروعها، ونسب أهل قسنطينة أنفسهم إلى القبائل التي ينتمون إليها أو ينحدرون منها مثل: الحنانشي- قبيلة الحنانشة-، الدراجي - أولاد دراج- وهكذا،

ويبقى النسب هو الرباط الأكيد بالأصل وتؤكده هذه الإنتماءات، والظاهرة التي ساهمت في بروز هذه الإنتماءات إلى القبائل هي النزوح الريفي بسبب عدم الإستقرار في القرى، أو بحثا عن العمل في المدينة.

أما الانتماء إلى المكان الجغرافي، فقد ينتسب إلى إ□دى المدن فنقول: أ□مد بن علي العنابي، أو القلي، الجيجلي، البسكري،...الخ، فكلها وجدت في عقود الزواج والطلاق عند ذكر اسم الزوج ونسب□، وكذلك نسب الزوجة أو بعبارة أخرى نسبة إلى جهة معينة كأن نقول الشرقي، الغربي، الصحراوي، كما توجد نسبة إلى خارج الأيالة مثل التونسي، وكما ذكرنا سابقا أن هناك نسبة إلى الحرفة، □يث يكون ذلك مكملا للإسم مميزا ل□، كما تذكر الحرفة للتعريف أولا ثم للتشريف ثانيا، فعندما تحل الحرفة محل النسب العائلي يصعب ويتعذر تحديد الإنتماء الأصلي، كما أن هناك نسب إلى الأتراك بكلمة تكررت في عقود الزواج والطلاق خاصة في نسب الزوج وهي: الإنجشاري-الإنكشاري-، لكنها بدأت تختفي تدريجيا بعد الا□تلال الفرنسي للمدينة [9]

فعند عقد النكاح أو الطلاق يجب ذكر اسم الزوج بالتفصيل أي كاملا، إلى جانب التزام□ بشروط العقد المعينة من طرف الزوجة وأسرتها، والمعلنة أمام القاضي، كما أن□ ملزم بالنفقة على زوجت□ بعد الطلاق هي والأبناء، وكل هذا مذكور في العقود، إلى جانب أشياءأخرى سنتطرق إليها بالتفصيل لا□قا.

-**الزوجة:** وهي الطرف الثاني في عقد الزواج، يذكر اسمها أولا من خلال عبارة: **أمة الله**، ثم يكتب اسمها ونسبها لأبيها كما يذكر إن كانت بكرا بالغا أو بكرا مجبرة أو ثيبا منقضية العدة من طلاق أو من وفاة أو يتيمة بعبارة بنت المر□وم فلان، ولأن الشيء الذي يلفت انتباه قارئ العقود مباشرة هو اسم الزوجة بشكل بارز لهذا قمنا بعملية إ□صاء وجرد بسيطة لبعض أسماء الزوجات المدونة من خلال العقود المدروسة، □يث لا□ظنا أسماء لنساء متكررة، بعضها

لا زال يسمى بـ لحد الآن وأخرى اختفت (جدول رقم 3 أسماء الزوجات مستخرجة من السجلات) .

وهناك تكرار لأسماء بشكل ملحوظ وهي: **آمنة، فاطمة الزهراء**، وهذه التسميات ترجع في أصولها إلى آمنة أم الرسول ﷺ، وابنتـ فاطمة لهذا كانت مستحبة وهذا يؤكد التوزيع السائد في مطلع القرن الثالث عشر.كما أ ـصينا عقودا تكون فيها الزوجة إما بكرا بالغا أو مجبرة أو ثيبا منقضية العدة من طلاق خلال سنتي 1251هـ-1835م و1256هـ- 1840م ـصلنا على مايلي:

من خلال الجدول -جدول رقم: 4 إ ـصاء للزوجات البكر، المجبرات، والثيبات (1835-1840)مستخرج من السجلات-أن نسبة الزواج انخفضت بالاعتماد على إ ـصائياتنا قبل وبعد الإ ـتلال، وهذا ما يبرز لنا انخفاضا في معدل الزواج إلى جانب ارتفاعا في نسبة الزوجات الثيبات من طلاق بالمقارنة مع البكر البالغات والمجبرات، ـيث يلاـظ الفرق الشاسع بينها، هذا يدل على ارتفاع نسبة المطلقات في المجتمع آنذاك إلى جانب إقبال الرجال على الزواج منهن على عكس الأخريات، ربما يعود ذلك لخبرة المطلقة وفهمها ومعرفتها للحياة الزوجية نتيجة تجربتها السابقة أو محاولة منهم لخفض عددهن الكبير والأكيد ليس لانخفاض قيمة صداقهن لأنـ كان في أغلب العقود مابين 80و100 ريال وهذه القيمة تمثل أجر ة سنة لجندي انكشاري .

وهناك عقود للزواج تخص المعتوقة وهذه الأخيرة غالبا ما تزوج بمعتوق مثلها، كما يشهد على زواجهما معتوقان كذلك، هذه العقود أبرزت لنا انتشار ظاهرة العتق من العبودية، وقد وجدت مكررة بشكل ملحوظ قبل وبعد الإ ـتلال بفترة، هذه العقود كانت بارزة قبل الإ ـتلال بمعدل (5-10 عقود في الشهر على الأكثر لتنخفض إلى 2-4 على الأكثر بعده).

مثال: **عقد مدون في ذو الحجة من سنة 1253هـ 1837م.**

الحمد لله وفيه تزوج مسعود عتيق مصطفى بن محمد التونسي، الزهراء عتيقة المرحوم سي عثمان بن شاوش، أصدقها ستين ريالا ينفذ لها ثلاثين والباقي لانصرام ثلاث أعوام، زوجها منه سعد عتيق بن ميهوب بتوكيلها إياه ورضاها وقبل الزوج بنفسه والمعرفة التامة.ش البردعي

كما لو ظ استمرارية لظاهرة العتق إلى غاية سنة 1259 هـ - 1843 م.

مثال: **عقد مدون في شهر ربيع الثاني 1259 هـ**

عقد زواج أحمد بن خوجة بن مصطفى إسماعيل بفاطمة بنت محمد بن خوجة بكرا بالغا، أصدقها مائة ريال، ملحفة، قمجة، قفطان، حزام، أمة من الوسط الصالح للخدمة.خليل بن إسماعيل محمد المسبح

كما يمكن معرفة إذا كانت الزوجة على دين آخر مثلا المسيحية، ليث ورد **عقد من شهر م رم سنة 1258م – 1843م، زواج مسلم بأجنبية مسي ية إسبانية الأصل تدعى ماريا** .

وذكر أن زوجها أدخلها الإسلام ونطقت بالشهادتين، وهذا يدل على وجود ظاهرة الزواج بالأجنبيات وإن لم يكن شائعا لعدم وروده في عقود كثيرة إن لم نقل في الات نادرة.

كما ورد في **العقد الأخير من شهر جمادى الثانية 1258 هـ أن المدعو " الحاج بن عبد الله " تزوج آمة الله فاطمة مكفولة السيد " محمد المصطفى بن علي خوجة " بكرا بالغا بصداق قدره 100 ريال**، والشيء المميز في هذا العقد هو كلمة " مكفولة " وهذا يعني استمرارية ظاهرة الكفالة في ذلك الوقت، إلى جانب عدم ذكر إن كانت الزوجة يتيمة لعدم ذكر والدها المتوفي بعبارة – بنت المر وم فلان – وهذا ما جعلنا نفترض وجود ظاهرة الأبناء غير شرعيين في المجتمع تى وان كانت الة استثنائية.

لكن لم تعد تذكر عقود مشابهة في السنوات اللاقة وهذا ما جعلنا نفترض ا تمال زوال هذه الظاهرة.كما يشترط أن يكون للزوجة وكيل يذكر اسم

ونسب، قد يكون والدها وهذا غالبا[10]، أخوها، ابنها [11]، عمها [12]، زوج أمها [13] ابن عمها، صهرها، وفي بعض الأحيان يكون القاضي وكيلها، إذا كانت يتيمة أو لا يوجد من توكله، لكن الملاحظ أن الأب والأخ الأكثر ورودا في العقود بالمقارنة مع البقية.

2-4 شروط الزواج والظرفية الجديدة:

إن للزوجة الحق في وضع شروط للزواج مضافة إلى مبلغ الصداق في عقد القران، وهذه الشروط تختلف من امرأة إلى أخرى وتتشابه في عقود أخرى، كما تكررت بصفة ملحوظة مثل طلب الزواج بعد إخراجها من بلد العقد والذهاب بها إلى البادية (الريف)، حيث وجدنا من ضمن 100 عقد مسجلة قبل الإحتلال 47 عقد طلبت فيه الزوجة هذا الشرط (أي بنسبة 47 %) وهناك شروط أخرى تتمثل في:

- **شروط تخص العشرة الزوجية:**

حسن المعاشرة طيلة المدة الزوجية، وكذلك بالنسبة لوالدة الزوجة إن كانت تعيش معهما إلى جانب معاشرة أبنائها من غيره، والنفقة عليهم والتكفل بهم.

وفي أحد العقود التزم الزوج لزوجته أن لا يدخل عليها مخمورا أي (سكران).

مثال: **عقد مدون في شهر شوال 1256 هـ - 1840م.**

الحمد لله وفيه تزوج إسماعيل ابن خوجة فاطمة بنت حسين ثيبا منقضية العدة من طلاق وثبت ذلك لدى شاهدي الثبوت التام، أصدقها مائة ريال واحدة وملحفة، قمجة، قفطان، حزام، ينفد لها شطر العدد مع القمجة وزاد بها عشرين ريال في الجرية والباقي بذمة زوجها وقبل الزوج ملتزما بمعاشرة والدتها عائشة والمعرفة التامة بينهما.

- **شروط تخص السكن:**

على الزوج أن يلتزم بتوفير السكن لزوجته حيث تريد، وبعدم إخراجها من بلد العقد إلا برضاها، وإن أرادت السكن مع والدتها ولم تستطع الإبتعاد عنها، أو السكن مع أحد أقاربها يحقق لها ما تريد، وإن أرادا إخراجها إلى البادية، يكون ذلك في فصول معينة ويردها أيضا في فصول معينة بحسب اختيارها، كأن يخرجها في الربيع والصيف، ويردها في فصل الخريف.

مثال: **عقد مؤرخ في شهر صفر 1240هـ - 1825م.**

تزوج علي سالم الزهراء بنت الحاج حسين منقضية العدة من طلاق، أصدقها 80 ريال، ملحفة حرير، قمجة، ينفد لها الشطر من القمجة والباقي لأربعة أعوام، كما يتكفل بنفقة والدتها ويلتزم لها بالسكن داخل البلد، وأن لا يخرجها إلى البادية إلا برضاها وأمرها بيدها.

- **شروط تخص الإحتياطات المالية للزوجة:**

إذا ورثت الزوجة عن أبيها المتوفي أو زوجها السابق أملاكا أو أموالا أو ماشية من غنم أو بقر، فعلى زوجها أن يلتزم بعدم التصرف في شيء منها، فلا يبيع ولا يشتري إلا بأمرها أو رضاها.

- **شروط تخص فترة الإحتلال الفرنسي:**

كثر الطلب بالخروج إلى البادية خوفا وفزعا، خلال فترة دخول الفرنسيين إلى قسنطينة لكن الزوجة في هذه الحالة تشترط العودة إلى المدينة بعد جلاء وخروج النصارى منها (نتيجة اعتقاد السكان بالوجود المؤقت للفرنسيين في المنطقة)، خاصة بعد فشل الحملة الأولى على المدينة سنة 1836م، وبالتالي توقع فشلها مرة أخرى، وهناك بعض العقود التي تفند هذه الفكرة.

أمثلة:

عقد دون في شهر ذي القعدة سنة 1253هـ الموافق لـ: فيفري 1837م .

الحمد لله وفيه رجع محمد بن علي التلغمتي زوجه أمة الله الزهراء بنت عبد الله من طلقة أولى أصدقها 80 ريال، ينفد لها 50 والباقي لـ ثلاث سنوات، زوجها

والدها المذكور بتوكيلها إياه ورضاها عنه وقبل الزوج النكاح بنفسه "**ملتزما بالخروج إلى البادية مادام النصارى في البلاد، وإذا قدر الله بخروج النصارى يردها إلى البلد والأمر بيدها والمعرفة التامة بينهم**".

كما ورد أيضا **في عقد دون في شهر شوال 1253هـ الموافق لـ: ديسمبر 1835م**، عبارة تقول: " التزمت له بالخروج على البادية، لكنها اشترطت عليه إذا وقعت العافية في بلد العقد وزال الخوف يردها إلى البلد ويسكن بها، وعبارة أخرى تقول التزمت له بالخروج إلى البادية ، مادام النصارى بالبلد وإذا قدر الله بخروج النصارى يردها إلى البلد، كما التزم لها بزيارة والدتها حتى ولو كان النصارى بالبلد".

هذه العبارات الواردة في العقود المدونة سنة 1253هـ - 1837م لم تكن موجودة قبل ذلك، بل بدأت تظهر في هذه السنة بالذات وهي فترة المحصورة بين الحملة الفرنسية الأولى على المدينة سنة 1836 م والثانية سنة 1837م، كما تبرز هذه العقود التحول الذي حدث في المدينة إثر التنقل منها إلى الريف والعكس بسبب الوجود الفرنسي، كما تبرز كذلك تأثر العلاقات الزوجية وشروطها من جراء الإحتلال الأجنبي.

3-4 الصداق: الصداق هو ما يقدمه الزوج لزوجته عند ربط العلاقة الزوجية وذكر في الإسلام باسم المهر، وقد يكون هذا الأخير محدد القيمة، بحسب ما يملكه الزوج من ثروة، لهذا يمكن أن نعتبره ذلك المقدار المالي الذي يكرم به الزوج زوجته كما يعد أحد الشروط الأساسية لبناء وإتمام الزواج[14]

والمهر نوعان: الأول المسمى عند العقد تسمية صحيحة وتراضى عليه الزوجان والثاني يسمى المثل في حالة عدم التسمية المماثلة تكون في الجمال والسن والبكارة والثيوبة والخلو من الولد والعقل والتدين والمال ويجب مراعاة الزمان والمكان،كما يجب مراعاة شروط الزواج والطلاق وصفات حكمها.

الصداق هو عنصر أساسي من عناصر عقد الزواج، فهو إلى جانب ذلك مرآة عاكسة للحالة الإجتماعية للأشخاص والعائلات في تلك الفترة، ولـ صور متعددة، قد يكون قيمة مالية -نقدية-، وهو النوع الشائع عموما، لكن يختلف مقداره من عقد إلى آخر ويتراوح ما بين 20 و100 ريال، لكن القيمة المالية المتكررة لـ في أغلب العقود هي 100 ريال، كما يمكن للصداق أن يكون عينيا، إما عبارة عن كمية من البر (القمح) أو الشعير، وهذا يعكس لنا الوضعية الإجتماعية للزوج ونوع النشاط الذي يمارسـ غالبا، وهو النشاط الفلاحي، قد يكون هذا الأخير فلاحا بسيطا أو رجلا فقيرا، وقبول الزوجة بمثل هذا الصداق يدل على أنها إما أن تكون من نفس مستواه الإجتماعي أو أقل منـ، كما يرافق الصداق النقدي مستلزمات أخرى (ملابس: كالملحفة، القمجة، قفطان، الحزام، التلثيمة، الجبة، أو الحلي: أقراط، المقياس، أو أقية من الجوهر أو عدد من رؤوس الماشية: غنم، بقر، ماعز ... إلخ، أو أمة لخدمة الزوجة)، وقد تناولت الأستاذة فاطمة الزهراء قشي في رسالتها - قسنطينة المدينة والمجتمع- تفاصيل أكثر ـول هذه العناصر .

إن الصداق النقدي أو العيني يعكس بوضوح المستوى الاجتماعي والمعيشي للعائلات في تلك الفترة، بحيث كلما كانت القيمة مرتفعة فهذا يدل على ثراء الزوج وبالتالي انتمائـ إلى أ ـد العائلات الثرية، أو كونـ أ ـد أعيان المدينة أو أ ـد تجارها الأغنياء، أو أن تكون الزوجة هي الثرية ومن عائلة عريقة، لهذا تطلب صداقا غاليا، ـتى يتوافق مع مستواها الإجتماعي، كما أن الصداق لا يعط كاملا للزوجة، ففي أغلب العقود التي درسناها يقسم إلى مقدم ومؤخر، يسدد خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهورا، فصولا، سنوات (أدناها عام وأقصاها خمسة أعوام) من تاريخ عقد الزواج، كما يشترط على الزوج أ ـيانا بعض الأمور تخص مستلزمات الزوجة قد تكون ملابس أو أشياء أخرى كما ذكرنا سابقا، إلى جانب ذكر نوعها وقيمتها في بعض الأـيان، كأن تكون

مصنوعة مثلا من الحرير، الكمخة، ما يشترط طابعها (اسطمبولي، يعقوبي)، و□تى لونها بيضاء مثلا، وهذا ما يؤكد لنا تمايز الألبسة من □يث الجودة والنوعية .

فبالرغم من الإ□تلال الفرنسي للمدينة، وظهور مستجدات على السا□ة السياسية والإقتصادية والتي انعكست بدورها على النا□ية الإجتماعية، إلا أن الصداق لا زال يحتفظ بعناصره، ما عدا قيمت□ التي تأثرت نسبيا باختلاف العملة فيما بعد، والتي تحولت من الريال إلى الفرنك، ابتداء من سنة 1258هـ - 1843م، كما لو□ظ أيضا أن الصداق العيني تضاءل مقارنة بالسنوات السابقة (قبل الإ□تلال الفرنسي)، □يث أصبح نقديا بالدرجة الأولى وهذا ما تؤكده العقود التي دونت ابتداء من سنة 1256هـ - 1840م فما فوق.

5-الت□ول البنيوي والمعيشي للسكان بعد الاحتلال:

5-1بنية السكان والفئات الاجتماعية:

تتميز البنية الإجتماعية للسكان قبل الإستعمار بنمو القوى الإنتاجية، وظهور الطبقية □يث تبدو الكتلة الفلا□ية دون تشكيل محدد، لأنها خاضعة لأنواع المعيشة التي تتبع الشروط الطبيعية تبعية قوية، والمجتمع القسنطيني هو مجتمع من الخلايا الإثنية في محيط جغرافي متغير، ترتكز الوا□دة على بنية عائلية مشتركة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وقد ا□تفظ الفلا□ون بأراضيهم □تى العهد الإستعماري أين بدأت تظهر سياسة مصادرة الأراضي[15]

لقد أخذ الإستعمار الذي تقوم نظريت□ أساسا على مبدأ الإستغلال، يتج□ تدريجيا نحو فكرة الإدماج □يث ارتبط مفهومها بتحقيق مصالح المعمرين من فرنسيين وأوربين متجنسين ، لكن هذا المشروع اصطدم ببنية المجتمع، فمدينة قسنطينة التي صارت في قبضة الإستعمار الفرنسي منذ 1837م أصبحت بناها الأصلية مهددة بالتحطيم، وإعادة البناء على أساس أنماط ثقافية واجتماعية أخرى تحددها فئة المعمرين التي تملك سن القوانين، كما

أثر الوجود الفرنسي في المدينة على ◻ركة تنقلات السكان (الهجرة) من المدينة إلى الريف خوفا وفزعا من الجنود الفرنسيين، ومما ستؤول إلي◻ المدينة بعد ذلك ففي هذه الفترة أصبحت الهجرة عكسية وظرفية في نفس الوقت خاصة وأن قسنطينة شهدت فترات طويلة لعمليات النزوح الريف إليها من المناطق المحيطة على قطر يفوق 100 كلم ، فمن خلال تتبع أنساب السكان الذين استقروا بها، وأنهم ينتمون إلى القبائل التي انحدروا منها خاصة منها العمراني(بن عمران) الدراجي (أولاد دراج)، عبد النوري (أولاد عبد النور) وغيرها، وتؤكد هذه الإنتماءات على ◻ركية القبائل وعدم استقرارها ومدى جاذبية المدن الكبرى لها وعلى رأسها مدينة قسنطينة وإن كان الحضور القبلي قوي فل◻ ما يفسره إجمالا من جهة في دور المدينة وقدرتها على الإستقطاب والإستيعاب، ومن جهة أخرى فيما عرفت◻ المناطق الريفية من تحولات سياسية وصعوبة المعيشة والمنافسة على الإستقرار خاصة وأن هذه المناطق ترتكز على نشاط اقتصادي وا ◻د يعتمد علي◻ سكانها كمصدر رئيسي وو ◻يد للرزق، وهذا ما زاد في انتشار هذه الظاهرة بدليل العائلات التي تقطن داخل أسوار المدينة ذات النسب والأصل القبلي أو الجغرافي ، خاصة وأن العائلات العريقة قليلة وتتضاءل مع الزمن إذا لم تدعم بعناصر خارجية (عنابي، القلي، الميلي، الجيجلي، ... إلخ) لكن الهجرة من المدينة إلى الريف كانت ظاهرة غير معممة.

هذاما تؤكده العقود التالية: عقد رقم6 من شهر شوال 1253هـ موافق لـ ديسمبر 1837م، وعقد 43 من شهر ذي القعدة 1253هـ الموافق لـ فيفري 1837م، لكنها ◻الة غير معممة فمن خلال إ◻صائنا لبعض أسماء العائلات في قوائم دونت في جداول لا ◻ظنا تكرر أسماء واختفاء أسماء وظهور أسماء أخرى جديدة من بين العائلات التي بقيت: **العمراني، العجمي، محمد الصغير،الخوجة، التركي، أحمد الشريف، الدراجي، الزمولي، الزيتون**، فهذه الأسماء هي نفسها تقريبا التي وجدت في بداية القرن التسع عشر الميلادي ◻سب الإ◻صائيات التي

قامت بها الأستاذة فاطمة الزهراء قشي في رسالتها (قسنطينة المدينة والمجتمع)، وهذا ما يؤكد لنا عدم قدرة الإ□تلال الفرنسي على التأثير بشكل كبير وبارز في استقرار العائلات القسنطينية.

وهذا يعني أن الا□تلال الفرنسي لم يترك أثرا كبيرا في استقرار العائلات القسنطينية، لأنها كانت متمسكة بالبقاء نتيجة ما تحتم□ أسباب عيشها واستقرارها، وتركز كل نشاطاتها بالمدينة

ومن خلال عينة تشمل بعض أسماء العائلات(ينظر الملحق جدول رقم 6) التي دونت في قوائم لا□ظنا تكرر بعض الأسماء مثل: **عائلة العمراني**،التي وجدت ذكرت بنسبة تفوق 10% كذلك بالنسبة **لعائلة العجمي**، **محمد الصغير**، **الخوجة**، **التركي**،**أحمد الشريف الدراجي**، **الزمولي**،**الزيتوني**،وهي أسماء مطابقة للتي وجدت نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م،وهذا ما أكد لنا عدم قدرة الإ□تلال الفرنسي على التأثير بشكل كبير وبارز، على استقرار العائلات القسنطينية،لأنها كانت متمسكة بالبقاء نتيجة ما □تمت□ عليها أسباب العيش والاستقرار،وتركز نشاطاتها بالمدينة،ضف إلى ذلك تواجدها منذ فترة طويلة،فبالرغم من الظرفية الجديدة-الإ□تلال الفرنسي للمدينة- لم يحدث تأثير مباشر وسريع على العائلات ماعدا ماذكرت□ بعض العقود عن خروج بعض العائلات من المدينة باتجاه الريف-مع فكرة العودة في □ال جلاء النصارى من البلد وهذا يدل على اقتناع السكان بالوجود المؤقت للإ□تلال.

لكن بعد عودة □الة استقرار الأوضاع سياسيا وعسكريا بالمدينة بإعلان المدينة كمحمية فرنسية،خاصة وأن هناك أشياء كثيرة تفرض عليهم الرجوع من جديد إلى المدينة مثل (مصادر رزقهم،منازلهم،محيطهم الاجتماعي).

لكن بالمقابل اختفت أسماء لعائلات أخرى مثل: **التواتي**،**الزواغي** □يث لم تظهر في عدد كبير من العقود ما بعد الإ□تلال ربما لإستقرارها بالريف،أو

انتقالها النهائي من المنطقة أو لإ□تمال عدم تسجيل أصحاب العقود لزيجات في المحكمة لهذا لم تعد تظهر.

في نفس الوقت برزت أسماء جديدة لم تكن قد وردت قبل الإ□تلال مثل **الدهمشي، الرابحي،بن رمضان**،وبروزها في هذه الفترة يشمل ا □تمالين: إما لأنها لم تسجل قبل في سجلات المحكمة المالكية أو انتقال هذه العائلات الجديدة إلى المدينة من مناطق مجاورة،بسبب تحسن الأوضاع نسبيا وهذا ما يؤكد تزايد عدد سكانها.

5-1ظروف المعيشة:

نتج عن نجاح الحملة الفرنسية في ا □تلال المدينة سنة 1837 اضطرابات عملت على خلق □ركة غير عادية في المدينة شملت خروج بعض الأسر والعائلات منها باتجاه الريف أو البادية بسبب اللأمن والخوف من المصير غير واضح الملامح والمعالم، أضف إلى ذلك رغبة فرنسا في فرض سيطرتها على الأهالي وإدخال عنصر جديد (العنصر الأجنبي) يقحم نفس□ داخل المجتمع ويغير جزء كبير من التصنيف الإجتماعي السائد سابقا، وقبل أن تمنح فرنسا للمهاجرين الأوروبيين □ق الإستيطان في قسنطينة مثل ما □دث في المدن الأخرى كالجزائر وعنابة، عملت على توفير كل الظروف الملائمة لاستقرار جنود الحملة أولا ثم تهيئة الوضع لاستقرار المعمرين وكان هذا على □ساب السكان، كما لو □ظ تفاوت في عدد الجنود الفرنسيين وكذا المعمرين بالمقارنة مع السكان نتيجة عملية الاستيطان من جهة والتحولات الجديدة التي طرأت في المدينة من جهة أخرى بعد الإ□تلال.

كلها عوامل أدت إلى تحول في البنية الإجتماعية إذ لم تعد هذه البنية تشهد تميزا واضحا بين مكوناتها السكانية الأصلية مثلما كان الأمر قبل الا□تلال □يث أصبحت المدينة عبارة عن تجمع □ضري مكون من أعداد معتبرة من السكان الجدد بالإضافةإلى السكان الأصليين .

من خلال الجدول (جدول رقم5 إ ⍰صاء لعدد السكان في قسنطينة (1800-1871)) نلا⍰ظ تزايد في عدد السكان خاصة الأجانب بالرغم من أن الفترة شهدت انتشار بعض الأوبئة مثل الكوليرا، التوفيس كما ذكر صالح العنتري في كتاب⍰ - مجاعات قسنطينة- بالإضافة إلى ا ⍰تلال المدينة سنة 1837 وقتل العديد من سكانها الأصليين، إلا أن الزيادة يمكن تفسيرها بحركة انتزاع الأراضي بالقوة ولحركة التشريد الواسعة التي قامت بها القوات الفرنسية في السنوات الأولى من الا⍰تلال.

لقد تأثر عدد السكان بالزيادة المتتالية للأجانب خاصة سنة 1871 وذلك بسبب استقرار الا⍰تلال الفرنسي في المدينة بصفة نهائية وتحويلها إلى قاعدة انطلاق لا⍰تلال مناطق أخرى في البلاد.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن مؤسسات المجتمع وثقافت⍰ هي التي تستجيب للتحديات المفروضة علي⍰، فإننا نؤكد على كون المؤسسات المكونة للبنية الاجتماعية والثقافية الجزائرية والتي تشكلت تدريجيا وكانت ⍰اضرة عند دخول الاستعمار هي التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن المجتمع وذلك في مواجهة قوة سياسية وعسكرية غير إسلامية ممثلة في الاستعمار الفرنسي.

وينبغي التأكيد على أن سقوط الدولة المركزية في الجزائر سنة 1830 لم يؤثر على البنية الاجتماعية الثقافية ذلك أن جهاز الدولة العثمانية في ⍰د ذات⍰ لم يكن نتاجا لعلاقات اجتماعية بل كان نتيجة لعلاقات سياسية، قضى عليها تدخل أجنبي مسلح في أيام قليلة، ونؤكد أيضا على أن الثقافة التي تكتسب عبر التاريخ بصعوبة كبيرة تشكل ملكية المجتمع الأكثر رسوخا، بحيث أننا عندما نعتقد أنها قد تحطمت تماما تعود وتظهر في سلوكات أفراد المجتمع بكل تلقائية، وخاصة لدى نخبة المجتمع من علماء وأعيان سواء تعلق الأمر بالمدينة أو الريف[16]

إن الوضع في قسنطينة ميزه غياب دور القبيلة جزئيا وكليا، □يث كان هذا في صالح الاستعمار، الأمر الذي سهل فرض السلطة على المجتمع القسنطيني من سنة 1837م.

خاتمة:

بعد نجاح الحملة الفرنسية على مدينة قسنطينة سنة1837م بإنهاء الحكم العثماني والإنتقال إلى الحكم الفرنسي ، شهدت المدينة مستجدات أثرت عليها نسبيا خلال المر□لة الأولى من الا□تلال وهذا ما توصلنا إلي□ خلال هذه الدراسة، فالتحولات كانت في البداية ذات طابع سياسي إداري جسدها الانتقال إلى السلطة الجديدة -الفرنسية- بالرغم من كونها جزئية ،وبدوره المجتمع القسنطيني مس□ هذا التحول بخروج بعض العائلات من المدينة باتجاه الريف خوفا وفزعا مما سيؤول إلي□ مصيرهم في □ال طال أمد التواجد الفرنسي بها ، كما يمكن التأكيد على أن قسنطينة وأريافها تأخر فيها التأثير الاستعماري الفرنسي وهذا ما بينت□ الوثيقة محل الدراسة –عقود الزواج والطلاق- كما □افظ الفرنسيون على البنية الإدارية والثقافية والقضائية التي كانت سائدة خلال العهد العثماني لأجل أ □كام السيطرة الاستعمارية الفرنسية على مفاصل الإدارة.

كما أثر الوجود الفرنسي في المدينة على □ركة تنقلات السكان (الهجرة) من المدينة إلى الريف خوفا وفزعا من الجنود الفرنسيين، ومما ستؤول إلي□ المدينة بعد ذلك ففي هذه الفترة أصبحت الهجرة عكسية وظرفية في نفس الوقت خاصة وأن قسنطينة شهدت فترات طويلة لعمليات النزوح الريف إليها من المناطق المحيطة بالرغم من ذلك فإن الا□تلال الفرنسي لم يترك أثرا كبيرا في استقرار العائلات القسنطينية، لأنها كانت متمسكة بالبقاء نتيجة ما تحتم□ أسباب عيشها واستقرارها، وتركز كل نشاطاتها بالمدينة .

كما رصدنا كذلك بعض التحولات التي تخص المجال الاقتصادي من خلال تغيير العملة المتداولة من الريال إلى الريال الفرنكية ثم إلى الفرنك بعد سنوات من الا□تلال وبالضبط سنة 1258هـ-1842م – □سب ماورد في العقود-كما تأثرت معيشة السكان سلبا بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية خصوصا بعد تحكم الفرنسيين في صادرات وواردات المنطقة وتوجي□ اقتصادها □سبما تقتضي□ مصالحهم . بالرغم من ذلك توصلنا إلى نتيجة مهمة جدا تمثلت في تمسك المجتمع بأصول□ ، عادات□ وتقاليده - وهذا ما تؤكده عقود الزواج والطلاق التي دونت بعد الا□تلال - من خلال الا□تفاظ بعناصر العقد كاملة كما كانت قبل ذلك خاصة الصداق ، كما □افظ السكان على نشاطاتهم التي كانوا يمارسونها □رفية كانت أو فلا□ية أو تجارية رغم الظروف الصعبة وهذا يبين البنية المتماسكة والصلبة للمجتمع القسنطيني والمحصنة بقوة ضد التفكك والتجزئة ، إذن فالتحولات في قسنطينة كانت جزئية بسيطة وفي الوقت نفس□ مفروضة بواقع جديد تتحكم في□ إدارة فرنسية مسكت المنطقة بيد من □ديد .

الملاحق:

جدول رقم1 قضاة مدينة قسنطينة 1832-1853

اسم القاضي	تاريخ توليه المنصب	تاريخ توقفه عن العمل
مصطفى عبد الر□مان	1247هـ(1832م)	1251هـ (1836م)
السيد محمد العربي بن المكيسي	1252هـ(1837م)	/
مصطفي بن محمد	1252هـ(1836--1837)	1269هـ(1853م)

السيد محمد المكي	1258هـ(1843م)	/

جدول رقم 2 قائمة العدول بمحكمة قسنطينة 1826-1853

1853-1826	1853-1826	1853 فما فوق
السيد الحاج علي النوري	خليل بن المسبح	الشريف
العربي الأموي	عليالوشي	أحمد بن العنتري
السيد محمد البرادعي	محمد بن عمار	الطيب بن عياد
محمد الشريف	الطبال	الطيب بن روادفل
السيد خليل	الشريف بن عبد اللطيف	محمد المدني بن شريف
بلقاسم المسبح	الطيب بن الكيرد	محمود بن محمد
مصطفى عبد الجليل	محمد الشريف بن محمد	حلما بن خوجة
عبدي بن شعبان	صالح لفقون	عمر بن سعيد
بيرم	عميرش صالح	محمود بن عمار
محمود	مصطفى بن مامي	محمد الشريف بن ع اللطيف
ابراهيم خليفة	محمدبن المرحوم سليمان	أحمدبنعليالضرباني

جدول رقم3 أسماء الزوجات مستخرجة من السجلات

الجازية	بطة	خديجة	ظريفة
الشامخة	بطوطة	خرفية	عائشة
الصافية	بهيجة	رحيلة	علجية
الضاوية	بية	رحمة	مباركة
الطاوس	تاسعديت	رقية	مسعودة
المازوزية	تراكي	زينب	مريم
ام الخير	جلبية	سعادة	مهنية
ام السعد	حدة	سعدة	نونة
ام الهاني	حفصية	طومة	هندة
الواهمة	حليمة	طيطوم	هنية

جدول رقم 4 إحصاء للزوجات البكر، المجبرات، والثيبات (1835-1840)

مستخرج من السجلات

	1251هـ -1835 م	1256 هـ - 1840 م
عدد الأبكار المجبرات	29	3
عدد الأبكار البالغات	49	24
عدد الثيبات من طلاق	268	77

جدول رقم5 إحصاء لعدد السكان في قسنطينة (1800-1871)

تاريخ التقدير	عدد السكان الجزائريين	عدد الأجانب	المجموع
1800	8000	/	8000
1843	18788	963	19751
1856	27804	5789	33593
1866	20735	15561	36296
1871	17759	17492	35251

جدوا رقم6: أسماء بعض العائلات القسنطينية خلال سنة 1835- 1840

	اسم الزوج 1935	اسم الزوج 1840	اسم الأب 1835	اسم الأب 1840	اسم الجد 1835	اسم الجد 1840
1	صالح	محمد المجذوب	ابراهيم	بن سي سليمان	الانكشاري	بن أزرق
2	مصطفى	عمار	عبد الله	بن الصالح	الانكشاري	بن الحاج عمار
3	رابح	محمد	?سين	المسيلي	البشيشي	بن صغير
4	مصطفى	صالح	سي عمار	بن مصطفى	البشتارزي	بن علي باشا
5	عثمان	بلقاسم	محمد	بن مهوب	التركي	بورقعة
6	إبراهيم	مصطفى	علي	بن أمين	الجاوس	التركي
7	محمد	أ?لمد	خوجة	بن رابح	الحاج أ?لمد	الدهمشي
8	عبد الله	أ?لمد	محمد	بن أ?لمد	الحاج براغمي	الريغي
9	الحاج عمار	عمر	الحاج أ?لمد	بن قاسم	الحاج عبد الله	الزمولي
10	محمد	محمد	الحاج	بلقاسم	الدباغ	الزيتون

			علي			
11	أ□مد	أ□مد	محمد	بن علي	الريغي	النوسي
12	الحسن	علي	عبد الله	بن مسعود	الزمرلي	الصغير
13	□سن	موسى	مسعود	بن محمد	طلحى	العباس
14	جاب الله	عمر	محمد	بن العربي	المسيلي	العبدي
15	مصطفى	محمد	محمد	بن مبارك	العجمي	العجمي
16	أ□مد	محمد	□سان	بن إسماعيل	العجمي	العقون
17	بلقاسم	سعد	محمد	بن عمار	العمراني	العمراني
18	محمد	محمد	الزواوي	بن محمد	علي	العمراني
19	أ□مد	مسعود	أ□مد	بن بلقاسم	الشريف	العمراني
20	بلقاسم	مسعود	محمد	بن مبارك	الشريف	الفرقاني

الهوامش:

1محمد المهدي بن شغيب : أم الحواضر في الماضي والحاضر ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1980، ص215.

2 عمري الطاهر : دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي 1830-1900، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الأمير عبد القادر ، 1999، ص18-19

3 عبد الله شريط، مبارك الميلي: مختصر تاريخ الجزائر السياسي، الثقافي، الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م، ص174.

4 عدي الهواري،الاستعمار الفرنسي في الجزائر،سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1860)ت،جوزيف عبد الله،دار الحداثة للنشر والطباعةوالتوزيع،1983، ص15،31

5عبد القار جغلول: تاريخ الجزائر الحديث،دراسة سيسيولوجية،ت،فيصل عباس،م، خليل أ□مد خليل،ط2،دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،1982، ص26

6 نصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص112 ،113

7 □ميدة عميراوي :دور □مدان خوجة تطور القضية الجزائرية (1827-1840) بحث لنيل شهادة الماجستير، إشراف د. توفيق بروا 1982-1983، ص 118-119

8 فاندلين شلوصر: قسنطينة أيام أ□مد باي (1832-1837)ت،أبو العيد دودو،ص86-87.

9 فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، رسالة دكتوراه دولة، تاريخ □ديث والمعاصر، جامعة تونس، 1999، ص 190و194و196

10 عقد زواج رقم 5 شوال 1259 هـ.

11 عقد زواج رقم 1 شوال 1255 هـ.

12 عقد زواج رقم 3 شوال 1259 هـ.

13 عقد زواج رقم 6 شوال 1256 هـ

14 - Dib Marouf Chafika : fonctions de la dot dans la cite algérienne le cas d'une ville moyenne, Tlemcen et sont «HAWZ», office, des publication universitaire Alger, 1984, p :33,38.

15 عبد القادر جغلول: المرجع السابق، ص:26.

16 عدي الهواري: المرجع السابق، ص 32-110،33-111.